رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٤ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ١١ / ٥ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

دور الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة في الأنظمة الغربية

The role of political parties in shaping public policies in Western systems

م.م. رندا سعدي محمود

Lecturer Asst: Randa Saadi Mahmoud

جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

University of Baghdad/College of Political Science

randashammari3@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول هذا البحث دور الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة في الأنظمة السياسية الغربية، مع التركيز على الأنظمة الديمقراطية مثل النظام الأمريكي والبريطاني. يهدف البحث إلى تحليل كيفية تأثير الأحزاب السياسية في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العامة الأخرى، من خلال دراسة آليات عمل هذه الأحزاب في النظامين البرلماني والرئاسي. كما يسعى إلى دراسة التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في التأثير الفعلي على السياسات العامة، سواء كانت تحديات داخلية مثل الانقسامات الحزبية أو تحديات خارجية مثل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

يستعرض البحث دور الأحزاب في تشكيل السياسات من خلال الانتخابات، التحالفات السياسية، واللجان التشريعية. كما يركز على كيفية تعامل الأحزاب مع القضايا الرئيسية مثل الاقتصاد، التعليم، الصحة، والسياسة الخارجية في الدول الغربية. يتم استخدام منهجية تحليلية مقارنة، حيث تتم دراسة الأنظمة السياسية الغربية لتحديد الاختلافات بين الأنظمة البرلمانية والرئاسية في تأثير الأحزاب على السياسات العامة.

وفي الختام، يقدم البحث توصيات لتحسين دور الأحزاب السياسية في تعزيز السياسات العامة الفعالة التي تخدم مصالح المواطنين، بالإضافة إلى اقتراح حلول للتحديات التي قد تواجه هذه الأحزاب في المستقبل..

الكلمات مفتاحية: "الاحزاب السياسية"،"السياسة العامة"،"الانظمة الغربية"

Abstract

This research addresses the role of political parties in shaping public policies in Western political systems, with a focus on democratic systems such as the American and British systems. The research aims to analyze how political parties influence the formulation of economic, social, and other public policies by studying the operational mechanisms of these parties in both parliamentary and presidential systems. It also seeks to examine the challenges political parties face in exerting real influence on public policies, whether internal challenges like party divisions or external challenges such as economic and social pressures.

The research explores the role of parties in shaping policies through elections, political alliances, and legislative committees. It also focuses on how parties address key issues such as the economy, education, healthcare, and foreign policy in Western countries. A comparative analytical methodology is employed, where Western political systems are studied to identify differences between parliamentary and presidential systems in the influence of political parties on public policies .In conclusion, the research provides recommendations for improving the role of political parties in enhancing effective public policies that serve the interests of citizens, in addition to suggesting solutions for the challenges these parties may face in the future

Keywords: "Political parties", "public policy", "Western systems"

المقدمة

تُعد الأحزاب السياسية إحدى الركائز الأساسية في بناء النظام الديمقراطي، فهي تمثل الأداة التنظيمية التي تتيح للمواطنين المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، وتسهم في تشكيل الرأي العام، وصياغة السياسات العامة. فبفضل الأحزاب، يتم التعبير عن المصالح الاجتماعية المتنوعة، وتحويلها إلى برامج سياسية تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع عبر مؤسسات الدولة.

في الأنظمة الغربية، تلعب الأحزاب دورًا محوريًا في العملية السياسية، سواء من خلال مشاركتها في الانتخابات، أو عبر تمثيلها في المجالس التشريعية، أو من خلال تشكيلها للحكومات. وتمتد تأثيراتها لتشمل مختلف مراحل صنع السياسات العامة، من وضع البرامج الانتخابية، إلى المشاركة في صياغة التشريعات، ومراقبة تنفيذها، وحتى تعديلها، كما ان البحث في دور الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة يمثل مدخلاً لفهم كيفية عمل النظام السياسي الغربي، وآليات اتخاذ القرار فيه، ومدى تفاعل الأحزاب مع قضايا المجتمع. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحليل الدور الفعلي الذي تلعبه الأحزاب في التأثير على السياسات العامة، من خلال دراسة مقارنة لبعض النماذج الغربية، مع الوقوف على التحديات التي تواجه الأحزاب في أداء هذا الدور الحيوي.

أهمية البحث:

• فهم تأثير الأحزاب السياسية: يهدف هذا البحث إلى توضيح كيف تؤثر الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة في الأنظمة الديمقراطية الغربية، مما يساعد في فهم كيفية اتخاذ القرارات السياسية.

• تعزيز الديمقراطية: من خلال دراسة تأثير الأحزاب، يمكن إيجاد حلول لتحسين دورها في توجيه السياسات لخدمة المجتمع.

• تعميق الفهم الديمقراطي: يعزز هذا البحث فهم العلاقة بين الأحزاب والسياسات العامة في الأنظمة الديمقراطية ويساعد في تقوية ممارسات الديمقراطية.

• التعرف على التحديات: يساعد في فهم التحديات التي تواجه الأحزاب في تشكيل السياسات العامة، مثل الانقسامات الداخلية أو الضغوط الخارجية.

أهداف البحث:

• تحليل دور الأحزاب: فهم كيف تؤثر الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة في الأنظمة الغربية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

• مقارنة الأنظمة: مقارنة تأثير الأحزاب في الأنظمة البرلمانية والرئاسية.

• دراسة الآليات: التعرف على الطرق التي يستخدمها الحزب السياسي في التأثير على السياسات، مثل الانتخابات والتحالفات.

• دراسة التحديات: تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه الأحزاب في التأثير على السياسات.

• اقتراح حلول: تقديم أفكار لتقوية دور الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة.

فرضية البحث:

• فرضية رئيسية:

"الأحزاب السياسية تلعب دورًا مهمًا في تشكيل السياسات العامة، ولكن هناك تحديات سياسية قد تؤثر في قدرتها على التأثير الفعلي في اتخاذ القرارات."

• فرضيات فرعية:

١. الأحزاب تؤثر بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. يوجد اختلافات بين الأنظمة البرلمانية والرئاسية في تأثير الأحزاب.

٣. تواجه الأحزاب تحديات داخلية وخارجية تعيق تأثيرها.

٤. منهجية البحث:

• المنهج الوصفي التحليلي: تحليل ودراسة الأدبيات السابقة لفهم كيفية تأثير الأحزاب في السياسات العامة.

• دراسة مقارنة: مقارنة تأثير الأحزاب في الأنظمة السياسية المختلفة (مثل أمريكا وبريطانيا).

• التحليل الكمي والنوعي: استخدام التحليل الكمي (مثل بيانات الانتخابات) والنوعي (مثل تحليل الأدبيات السياسية).

٥. **إشكالية البحث: تنطلق الاشكالية من** السؤال الرئيسي: "كيف تؤثر الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة في الأنظمة الديمقراطية الغربية، وما هي التحديات التي تواجهها؟" اما الاسئلة الفرعية فهي :

١. كيف تحدد الأحزاب السياسات الاقتصادية والاجتماعية؟

٢. ما هي الطرق التي تستخدمها الأحزاب لتشكيل السياسات العامة؟

٣. كيف يختلف تأثير الأحزاب بين الأنظمة البرلمانية والرئاسية؟

٤. ما هي التحديات التي تواجه الأحزاب في التأثير على السياسات العامة؟

المحورالاول :الإطار النظري والمفاهيمي

١. تعريف الحزب السياسي:

الحزب السياسي هو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد يتشاركون في أهداف سياسية وأيديولوجية محددة، ويسعون للوصول إلى السلطة"التأثير عليها من خلال الآليات الديمقراطية، مثل التصويت في الانتخابات والمساهمة في تشكيل السلطات التنفيذية. عدّ الحزب قناة رئيسية للتعبير عن مصالح المواطنين، وتجميعها، وصياغتها في برامج سياسية قابلة للتطبيق.[١]

٢. **وظائف الأحزاب السياسية:** تمارس الأحزاب عدة أدوار داخل النظام السياسي، من أبرزها:

- تجنيد القيادات السياسية وتدريبها على العمل العام.
- صياغة السياسات العامة وبرامج الحكم.
- التمثيل السياسي للمواطنين في البرلمان والحكومة.
- الرقابة والمساءلة على أداء الحكومة، سواء من موقع المعارضة أو السلطة.[٢]

٣. **مفهوم السياسات العامة** : السياسات العامة هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات الدولة الرسمية في الدولة لمعالجة قضايا معينة وتحقيق أهداف محددة تخص المجتمع. وتتضمن مجالات مثل التعليم، الصحة، الاقتصاد، الأمن، والبيئة. وتعدّ نتيجة لتفاعل مجموعة من القوى السياسية، وفي مقدمتها الأحزاب[٣].

٤. **العلاقة بين الأحزاب والسياسات العامة:** في النظم الديمقراطية الغربية، تُعد الأحزاب المحرك الأساسي للسياسات العامة، فهي التي:

- تحدد أولويات البرامج الحكومية.

• تشكل التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

• تسهم في طرح ومناقشة السياسات داخل البرلمان.

• تؤثر على الرأي العام بما يعزز من فرص تمرير سياساتها.[٤]

٥. **الإطار النظري:** يمكن الاستناد في هذا البحث إلى عدد من النظريات في علم السياسة، منها:

• نظرية النخبة: التي تعد أن مجموعة محدودة من قادة الأحزاب والنخب السياسية هي التي تتحكم في صنع القرار السياسي.[٥]

• نظرية التعددية: التي ترى أن الأحزاب تعمل داخل وسط تعدد قوى ومصالح تتنافس على التأثير في السياسات العامة.[٦]

• نظرية الاختيار العقلاني: يرى انصار هذا النظرية أن الأحزاب تتخذ قراراتها بناءً على حسابات عقلانية لمصالحها وفرصها الانتخابية.[٧]

المحور الثاني :دور **الأحزاب** السياسية **في تشكيل السياسات العامة**

تلعب الأحزاب السياسية دورًا جوهرياً في صياغة السياسات العامة في الأنظمة الديمقراطية، حيث تُعدّ همزة الوصل بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وتمثل الإطار المؤسساتي الذي تُطرح من خلاله القضايا الاجتماعية والسياسية على خطة عمل السلطة.[٨]

١. **صياغة البرامج الانتخابية كمدخل للسياسات العامة:** تبدأ مساهمة الأحزاب في صنع السياسات العامة من خلال البرامج الانتخابية، التي تُعد بمثابة تعهدات رسمية أمام الناخبين. تتضمن هذه البرامج رؤى وتصورات الأحزاب لمجالات مختلفة منهاالاقتصاد، التعليم، الصحة، الأمن، والسياسة الخارجية. وفي حال فوز الحزب في الانتخابات وتشكيله للحكومة، تتحول هذه البرامج إلى مصدر أساسي للسياسات الحكومية.[٩]

٢. **المشاركة البرلمانية والتشريعية:** تلعب الأحزاب دورًا رئيسياً داخل البرلمان، حيث تسهم من خلال أعضائها في:

• اقتراح مشاريع القوانين.

• مناقشة السياسات العامة االذي تطرح من قبل الحكومة.

• تعديل أو رفض السياسات التي لا تتماشى مع مبادئها الذي تتبناها أو مصالح الناخبين الذين تمثلهم.

على هذا نحو، تُعد البرلمانات الغربية ميدانًا حيويًا لتأثير الأحزاب على السياسات العامة، خاصة من خلال اللجان البرلمانية، التي تختص بمراجعة ومناقشة السياسات في المجالات المختلفة.[١٠]

٣. تأثير الأحزاب الحاكمة والمعارضة:

• الأحزاب الحاكمة: تمارس التأثير قوياً على السياسات العامة بحكم وجودها في السلطة، حيث تُوجه الجهاز التنفيذي وتُشرف على تنفيذ البرامج الحكومية.

• الأحزاب المعارضة: تلعب دورًا رقابيًا ونقديًا، وقد تضغط على الحكومة لغرض تعديل بعض السياسات أو التراجع عنها إذا مارست ضغطًا جماهيريًا أو برلمانيًا فعّالًا.[١١]

٤. **الحوار السياسي والتوافق الحزبي:** في بعض مواقف، لا تتخذ السياسات العامة طابعًا حزبيًا صارمًا، بل تتبع اسلوباً من توافق بين الأحزاب المختلفة، خاصة في الأنظمة البرلمانية التي تعتمد على حكومات ائتلافية. في هذه الحالة، يتم التفاوض بين الأحزاب حول صياغة السياسات بما يضمن مشاركة أكثر من جهة سياسية في القرار.[١٢]

٥. **التأثير غير المباشر من خلال الرأي العام والإعلام:** تلجأ الأحزاب إلى التأثير على الرأي العام عبر الإعلام، وذلك لتسويق رؤاها ومشاريعها السياسية، ما يخلق ضغطًا سياسيًا وشعبيًا على صناع القرار. وهذا الدور يعزز من قوة الأحزاب في التأثير حتى خارج الأطر المؤسساتية.[١٣]

المحورالثالث :دراسة حالة – الأنظمة السياسية الغربية

لفهم دور الأحزاب السياسية في صياغة السياسات العامة بصورة تطبيقية، من الضروري دراسة نماذج واقعية من الأنظمة الغربية، خاصة الأنظمة التي تتباين في بنيتها السياسية، مثل النظام البرلماني والنظام الرئاسي. وفي هذا المحور، سنعرض ثلاث حالات تمثيلية: بريطانيا (نظام برلماني)، فرنسا (نظام شبه رئاسي)، والولايات المتحدة الأمريكية (نظام رئاسي)

١. بريطانيا: النظام البرلماني

• طبيعة النظام: يقوم النظام السياسي البريطاني على نموذج برلماني، حيث تُمنح السلطة التنفيذية لحزب الأغلبية الفائز في مجلس العموم، وتُشكّل الحكومة من الحزب ذاته.[١٤]

• دور الأحزاب:

• الحزب الحاكم (عادةً حزب المحافظين أو العمال) يُعدّ المسؤول الأول عن صياغة السياسات العامة وتنفيذها.[١٥]

• تمتلك الأحزاب نفوذًا مباشرًا على السياسات من خلال قيادة الجهاز التنفيذي (الحكومة).

• المعارضة، بقيادة "حكومة الظل"، تراقب أداء عمل الحكومة وتقترح بدائل للسياسات المطروحة.[١٦]

• مثال تطبيقي: تبني الحكومة البريطانية لسياسة "الخروج من الاتحاد الأوروبي" (Brexit) كان نتيجة مباشرة لتوجهات حزبية داخل حزب المحافظين، ونقاش حزبي طويل.[١٧]

٢. فرنسا: النظام شبه الرئاسي[١٨]

• طبيعة النظام: يجمع النظام الفرنسي بين خصائص النظام الرئاسي والبرلماني، حيث يوجد رئيس جمهورية منتخب ورئيس وزراء مسؤول أمام البرلمان.

• دور الأحزاب:

• تعمل الأحزاب بالتأثير على السياسات عبر سيطرتها على الرئاسة أو البرلمان.

• في حالات "التعايش السياسي" (cohabitation)، تتقاسم السلطة أحزاب مختلفة بين الرئاسة والحكومة، ما يؤدي إلى توازن وصراع في صياغة السياسات.

• الأحزاب تؤدي دورًا حيويًا في صياغة القوانين وتوجيهها من خلال البرلمان.

• مثال تطبيقي: سياسة الهجرة في فرنسا شهدت تغييرات ملحوظة بحسب الحزب المسيطر في البرلمان أو الرئاسة، مثل التباين بين سياسات حزب "الجمهوريون" وحزب "الاشتراكيين".

٣. الولايات المتحدة الأمريكية: **النظام الرئاسي**[١٩]

• طبيعة النظام: يُنتخب الرئيس بشكل مستقل عن الكونغرس، ويمتلك سلطات تنفيذية قوية، في حين تملك الأحزاب السيطرة على الكونغرس ومجالس الولايات.

• دور الأحزاب:

• تسيطر الأحزاب (الديمقراطي والجمهوري) على العملية التشريعية من خلال مقاعدها في الكونغرس.

• رغم أن الرئيس لا يُنتخب عن الحزب نفسه بالضرورة الذي يسيطر على الكونغرس، إلا أن الحزب الحاكم يسعى لتنفيذ أجندته التشريعية عبر التحالفات أو الأغلبية.

• السياسات العامة تُصاغ من خلال عملية تفاوضية مستمرة بين الحزبين، خاصة عند وجود "انقسام حكومي" (أي سيطرة حزب على البيت الأبيض وآخر على الكونغرس).

• مثال تطبيقي: الخلافات الحزبية حول نظام الرعاية الصحية "أوباما كير" بين الديمقراطيين والجمهوريين تُظهر كيف يتأثر القرار السياسي بالانتماء الحزبي.

مقارنة عامة بين الأنظمة :

الدولة	نوع النظام	دور الاحزاب في تشكيل السياسات
بريطانيا	برلماني	مباشر وقوي
فرنسا	شبة رئاسي	مرن ومتفاوت
الولايات المتحدة الامريكية	رئاسي	تفاوضي ويتاثر بالتركيبة الحزبية في الكونغرس

المحور الرابع :تحديات والقيود التي تواجه الأحزاب السياسية:

رغم الدور الحيوي الذي تلعبه الأحزاب السياسية في صياغة السياسات العامة، إلا أن هذا الدور يعاني من العديد من التحديات والقيود التي تؤثر على نشاط الأحزاب وقدرتها على التأثير الحقيقي في القرار السياسي. تتنوع هذه التحديات ما بين داخلية تتعلق ببنية الأحزاب ذاتها، وأخرى خارجية ترتبط بالبيئة السياسية والاقتصادية والإعلامية[٢٠].

١. الضغوط الاقتصادية ومصالح النخب

• تواجه الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان ضغوطًا من جماعات الضغط والمصالح الاقتصادية الكبرى، التي قد تموّل الحملات الانتخابية أو تمارس نفوذًا غير مباشر على صناع القرار.[٢١]

• هذه حالة قد تُجبر بعض الأحزاب على تعديل برامجها أو أولوياتها بعد وصولها للسلطة، بما يتماشى مع مصالح تلك القوى وليس مع التزاماتها الانتخابية.

٢. العزوف الشعبي وتراجع الثقة[٢٢]

• في عدد من الأنظمة الغربية، شهدت السنوات الأخيرة انخفاضًا في نسب المشاركة السياسية، وخاصة بين فئة الشباب، ما يشير إلى تراجع الثقة في الأحزاب كأدوات تمثيل سياسي فعالة.

• هذا العزوف قد يضعف من شرعية الأحزاب المنتخبة، ويجعلها أقل قدرة على تمرير سياسات تعبر عن الإرادة الشعبية.

٣. دور الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي

• الإعلام يلعب دورًا مزدوجًا: فهو من جهة وسيلة للأحزاب للتواصل مع الجمهور، لكنه من جهة أخرى أداة ضغط ومساءلة دائمة ورقابة ، قد تُقيّد قدرة الأحزاب على المناورة السياسية[٢٣].

• إن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في نمو الحركات غير الحزبية، التي تجذب الاهتمام الشعبي بعيدًا عن الأطر الحزبية التقليدية.[٢٤]

٤. الانقسامات الأيديولوجية الداخلية

•تمر بعض الأحزاب ، خاصة الأحزاب الكبيرة، من انقسامات داخلية بين التيارات الفكرية المختلفة، مما يؤدي إلى ضعف الانسجام الداخلي للحزب وصعوبة صياغة برامج موحدة لها.[٢٥]

• بعض الانقسامات قد تُفقد الحزب قدرته على تقديم سياسات واضحة ، وتُضعف مكانته في المنافسة السياسية[٢٦].

٥. تحديات النظم الانتخابية

• في بعض الأنظمة الغربية، تؤدي طبيعة النظام الانتخابي (مثل نظام الأغلبية أو التمثيل النسبي) إلى إضعاف الأحزاب الصغيرة أو إنتاج تحالفات هشة يصعب معها اتخاذ قرارات سياسية حاسمة[٢٧].

• ارتفاع كلفة الحملات الانتخابية يُعزز من نفوذ المال على السياسة، ويجعل الأحزاب رهينة لمصادر التمويل[٢٨].

النتائج والتوصيات:

بعد تحليل الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة، من خلال عرض الإطار النظري ودراسة الحالات الغربية (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة)، يمكن استخلاص عدد من النتائج المهمة، تليها توصيات لتعزيز هذا الدور في المستقبل.

أولًا: النتائج:

١. الأحزاب السياسية فاعل رئيسي في تشكيل السياسات العامة، خصوصًا في الأنظمة البرلمانية حيث ترتبط السلطة التنفيذية مباشرة بالحزب الفائز.

٢. اختلاف شكل النظام السياسي يؤثر على مدى تأثير الأحزاب، إذ إن التأثير يكون مباشرًا في الأنظمة البرلمانية، بينما يكون تفاوضيًا في الأنظمة الرئاسية.

٣. البرامج الانتخابية تمثل نقطة الانطلاق في صياغة السياسات العامة، لكنها لا تُطبق دائمًا كما هي بسبب ضغوط السياسة الواقعية والتحالفات.

٤. المعارضة الحزبية تلعب دورًا رقابيًا فعالًا، وتسهم أحيانًا في تعديل أو إيقاف سياسات الحكومة من خلال أدوات ديمقراطية.

٥. تواجه الأحزاب تحديات كبيرة، مثل تراجع ثقة الجمهور، هيمنة المال، تأثير الإعلام، والانقسامات الداخلية، مما يُضعف قدرتها على التأثير في بعض الحالات.

ثانيًا: التوصيات:

١. تعزيز الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب لضمان تمثيل حقيقي لقواعدها الشعبية ورفع كفاءة كوادرها.

٢. تحديث الخطاب السياسي والبرامج الحزبية لتكون أكثر واقعية وملاءمة لقضايا المواطنين اليومية، خاصة فئة الشباب.

٣. تنظيم العلاقة بين الأحزاب ومصادر التمويل لضمان الشفافية ومنع تأثير المصالح الاقتصادية الكبرى على السياسات العامة.

٤. زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل احترافي يتيح نشر الأفكار والمواقف الحزبية ويقرب الأحزاب من الشارع.

٥. تطوير الأنظمة الانتخابية بما يتيح مشاركة أوسع للأحزاب الصغيرة والمتوسطة، ويعزز التعددية السياسية.

٦. بناء شراكات استراتيجية بين الأحزاب والمجتمع المدني لتعزيز الحوار السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع السياسات

الخاتمة:

تمثل الأحزاب السياسية حجر الزاوية في النظم الديمقراطية، فهي ليست مجرد أدوات انتخابية، بل فاعلون رئيسيون في صياغة السياسات العامة وتوجيه مسار الدولة. وقد بيّن هذا البحث أن الأحزاب، خصوصًا في الأنظمة الغربية، تلعب دورًا مركزيًا في رسم ملامح السياسات العامة من خلال وجودها في السلطة أو من خلال ممارستها للمعارضة الفاعلة.

كما أظهرت الدراسة أن نوع النظام السياسي يؤثر بشكل واضح على قوة تأثير الأحزاب؛ ففي الأنظمة البرلمانية يكون التأثير مباشرًا وأكثر وضوحًا، بينما يخضع في الأنظمة الرئاسية لمنطق التفاوض والتوازنات. كذلك تبيّن أن هناك العديد من التحديات التي تُقيد هذا الدور، من بينها الضغوط الاقتصادية، وضعف الثقة الشعبية، وهيمنة الإعلام.

إن إعادة الاعتبار لدور الأحزاب يمرّ عبر إصلاح داخلي ومؤسسي، وتفعيل الشفافية والمشاركة الشعبية، والعودة إلى تبني قضايا المواطنين الحقيقية، مما يعيد بناء الثقة ويضمن مشاركة أوسع في رسم السياسات العامة التي تعبّر عن الإرادة الشعبية

الهوامش

[1] **خليل أحمد خليل، مدخل إلى علم السياسة، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ١٢٠.**

٢٢ حسن نافعة، النظم السياسية المعاصرة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٣، ص ٩٥.

٣ محمد نبيل الشيمي، السياسات العامة: مدخل مفاهيمي وتحليلي، القاهرة: دار الصفاء، ٢٠١٠، ص ٣٣.

٤ أحمد عبد ربه، "تأثير الأحزاب في صنع القرار السياسي في الدول الديمقراطية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٤، ٢٠١٦، ص ٧٨.

[5] Gaetano Mosca, The Ruling Class, New York: McGraw-Hill, 1939.

[6] Robert Dahl, Who Governs? Democracy and Power in an American City, Yale University Press, 1961.

[7]Anthony Downs, An Economic Theory of Democracy, Harper and Row, 1957.

[٨] عبد الله النجار، النظم الحزبية والأنظمة السياسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٦، ص ٧٤.

[9] Thomas Ferguson, Golden Rule: The Investment Theory of Party Competition, University of Chicago Press, 1995, p. 17.

[١٠] فريد زهران، النظم السياسية المقارنة، القاهرة: دار النهضة، ٢٠١٧، ص ١٤٩.

[11] Pippa Norris, Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited, Cambridge University Press, 2011, p. 85.

[١٢] : ريم حسن، "تراجع المشاركة السياسية في الديمقراطيات الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٨، ٢٠٢٠، ص ١٠٢.

١٣ كمال منصور، الإعلام والسياسة: دراسة في التأثير المتبادل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤، ص ١٢٩.

١٤ محمد سيد أحمد. النظم السياسية المقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨، ص. ١١٥

١٥ علي الدين هلال. النظم السياسية المعاصرة. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٧، ص. ٢١٤

١٦ حازم الببلاوي. الحكومة والمعارضة في النظم الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص. ٩٨

١٧ نيفين مسعد. "تداعيات البريكست على النظام السياسي البريطاني". السياسة الدولية، العدد ٢١٤، ٢٠١٩، ص. ٧٥

١٨ علي الدين هلال، النظم السياسية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٧، ص. ١٨٥–١٩٦

١٩ علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٧، ص. ١٧٣–١٨٤

٢٠ عزمي بشارة، تحولات الدولة ودور الأحزاب السياسية في العالم العربي والغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص. ٤٥–٥٥

٢١ عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر السياسي المعاصر، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩، ص. ١٢٢–١٢٥

٢٢ برهان غليون، اغتيال المجتمع: صعود الفرد وانحسار السياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص. ٢٢١–٢٣٠

٢٣ عبد الحميد عبد المجيد. "الإعلام والسياسة: جدلية العلاقة بين السلطة الرابعة والعمل الحزبي." مجلة البحوث الإعلامية، جامعة القاهرة، العدد ٤٢، ٢٠٢٠، ص. ١١٥–١٣٠

إيمان بكري. "وسائل التواصل الاجتماعي وتراجع دور الأحزاب السياسية التقليدية." المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر ٣، العدد ٣٧، ٢٠٢١، ص. ٨٨–١٠٢

٢٥ عادل إبراهيم، التحول الحزبي في أوروبا المعاصرة، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٥، ص ٢٠٢.

٢٦ سامي عبد العزيز. "الانقسام الحزبي وأثره على الأداء السياسي في الأنظمة الديمقراطية." مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٧٨، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩، ص. ٦٥–٧٨

٢٧ أحمد كمال النمري. "أثر النظم الانتخابية على الأداء الحزبي: دراسة مقارنة بين النظم الأغلبية والنسبية." مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٨، ٢٠٢٠، ص. ١١٢–١٢٩

٢٨ سامر يحيى، "تمويل الحملات الانتخابية وتحديات النزاهة الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٢، ٢٠١٨، ص ٩٠.

المراجع

أولاً: كتب عربي.

١. خليل أحمد خليل، مدخل إلى علم السياسة، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
٢. حسن نافعة، النظم السياسية المعاصرة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٣.
٣. محمد نبيل الشيمي، السياسات العامة: مدخل مفاهيمي وتحليلي، القاهرة: دار الصفاء، ٢٠١٠.
٤. عبد الله النجار، النظم الحزبية والأنظمة السياسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٦.
٥. فريد زهران، النظم السياسية المقارنة، القاهرة: دار النهضة، ٢٠١٧.
٦. محمد سيد أحمد، النظم السياسية المقارنة، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨.
٧. علي الدين هلال، النظم السياسية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٧.
٨. حازم الببلاوي، الحكومة والمعارضة في النظم الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
٩. عزمي بشارة، تحولات الدولة ودور الأحزاب السياسية في العالم العربي والغرب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.
١٠. عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر السياسي المعاصر، الدار البيضاء – بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩.
١١. برهان غليون، اغتيال المجتمع: صعود الفرد وانحسار السياسة، الدوحة – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.
١٢. كمال منصور، الإعلام والسياسة: دراسة في التأثير المتبادل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.
١٣. عادل إبراهيم، التحول الحزبي في أوروبا المعاصرة، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٥

ثانيًا: مقالات وأبحاث عربية

١٤. أحمد عبد ربه، "تأثير الأحزاب في صنع القرار السياسي في الدول الديمقراطية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٤، ٢٠١٦.
١٥. نيفين مسعد، "تداعيات البريكست على النظام السياسي البريطاني"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٤، ٢٠١٩.
١٦. ريم حسن، "تراجع المشاركة السياسية في الديمقراطيات الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٨، ٢٠٢٠.
١٧. عبد الحميد عبد المجيد، "الإعلام والسياسة: جدلية العلاقة بين السلطة الرابعة والعمل الحزبي"، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة القاهرة، العدد ٤٢، ٢٠٢٠.
١٨. إيمان بكري، "وسائل التواصل الاجتماعي وتراجع دور الأحزاب السياسية التقليدية"، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر ٣، العدد ٣٧، ٢٠٢١.
١٩. سامي عبد العزيز، "الانقسام الحزبي وأثره على الأداء السياسي في الأنظمة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٧٨، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩.
٢٠. أحمد كمال النمري، "أثر النظم الانتخابية على الأداء الحزبي: دراسة مقارنة بين النظم الأغلبية والنسبية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٨، ٢٠٢٠.
٢١. سامر يحيى، "تمويل الحملات الانتخابية وتحديات النزاهة الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٢، ٢٠١٨.

ثالثًا: مصادر أجنبية

22. Gaetano Mosca, The Ruling Class, New York: McGraw-Hill, 1939.
23. Robert Dahl, Who Governs? Democracy and Power in an American City, Yale University Press, 1961.

24. **Anthony Downs, An Economic Theory of Democracy, Harper and Row, 1957.**